





مؤتمر الأستانة

دعا المسيو دى فريسينيه الوزارة الفرنسية الدول الأوربية الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية، فلبى هذه الدعوة كل من إنجلترا وألمانيا والروسيا وإيطاليا والنمسا. أما تركيا فإنها رفضت الفكرة بحجة أن إيفاد مندوبها درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها! وقد اعتزمت إيفادة إلى مصر فى الوقت الذى علمت فيه بإقتراح عقد المؤتمر، أى إنها عارضت المؤتمر بإرسال مندوب سام إلى مصر واتخذت من إرساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر، واحتجت أيضا بأن الأحوال فى مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم وأعادتها الأمن إلى نصابه، فلم يبق شىء يمكن أن يتفاوض فيه المؤتمر.

وقد أبلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوربية بالأستانة هذا القرار. وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الإشتراك فيه حتى ضرب الإسكندرية، فكان من المهازل السياسية أن يجتمع مؤتمر دولى فى الأستانة للنظر فى المسألة المصرية دون أن تشترك فيه حكومة الأستانة ذاتها، ودون أن تشترك فيه مصر، وكان واجبا على كليهما أن تشتركا فيه.

وليس هذا المظهر وحده هو الذى يدل على اضطراب السياسة العثمانية فى المسألة المصرية، بل أن مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات. . . فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو إذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابى ويمنحه ويمنحه نيشانا رفيع الشأن، ثم إذا وجد الجدد ونشبت الحرب بينه وبين الإنجليز طعنه فى الصميم بإعلانه عصيانه.

فكان هذا الإعلان من أكبر أسباب هزيمته وخذلانه. فهذا التناقض والاضطراب. مضافا إليه قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر. ورغبتها فى إنقاص استقلالها. ثم ما جبلت عليه من الدس والوقية، وتأثر وزرائها بالمال والرشا. جعل من السياسة التركية عامل فساد استخدمته بريطانيا لتحقيق أطماعها فى مصر.

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية فى "ترايبا" بضواحي الأستانة على شاطئ البوسفور يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ وكان أعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا وإيطاليا، والسفير البريطانى هو اللورد دفرين.

ميثاق النزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية يوم ٢٥ يونيه، وقبل البدء فى مداولاته إبرام العهد المشهور بميثاق النزاهة Protocole de Desinterressement، وقد وضعه المسيو دى فريسنيه فى ١٦ يونيه وعرضه على اللورد جرانفيل فقبله، وهذا نصه:

"تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى".

وقد وقع عليه أعضاء المؤتمر جميعا.

هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول وفى مقدمتها إنجلترا فى مؤتمر

الأستانة . . ولكن إنجلترا حين أبرمته كانت تنوى نقضه، كما نقضت سائر عهودها فى المسألة المصرية. والدليل القاطع على ذلك أنها فى الوقت الذى أبرمته - ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ - كانت تعد معدات الحرب والقتال وتجهز جيشها لإحتلال مصر. ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوما حتى ضرب أسطولها مدينة الإسكندرية بمدفاعة يوم ١١ يوليه.

واجتمع المؤتمر فى جلسته الثالثة يوم ٢٧ يونيه، وأخذ أعضائه يتداولون فى المسألة المصرية، وأخذ اللورد دفرين يلقى بيانه عن الحالة فى مصر، ذهب فيه إلى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتقاضه على الخديو، وأن هذه الفوضى قد أدت إلى احتلال الإدارة وارتباط الأحوال ووقوف حركة التجارة وفقدان الثقة وعجز الأهلىن عن سد الضرائب وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حىال الدائنين الأجانب، ثم تعريض حياة الأوروبين للخطر.

ويؤخذ من بيان اللورد دفرين أن إنجلترا كانت تقصد من الاشتراك فى المؤتمر إعلان أن الحالة فى مصر تستدعى التدخل فى شؤونها، وأن هذا التدخل يجب أن يكون حرييا لقمع الثورة وإعادة سلطة الخديو. وكانت ترمى إلى أن يكون هذا التدخل إنجليزيا . . ولكنها تظاهرت على لسان اللورد دفرين بأنها تبغى أن يكون تركيا، وهى عالمة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد بحيث لا تقدر على هذه المهمة. ولو أنها تدخلت بجيشها لكان من المحتمل أن يكون ذلك انقاذا للموقف وتفاديا من الاحتلال، لأن الدول الأوربية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثمانى فى مصر إلى ما شاء الله. وفى الحق أن الحالة لم تكن تستدعى إرسال جيش عثمانى أو غير عثمانى، فان

وزارة راغب باشا كانت تستطيع إعادة الأمن والنظام إلى نصابه لو لم تبادرها السياسة الإنجليزية بالعقبات والعراقيل.

كانت إنجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها، مطمئنة إلى انقسام الدول الأوربية في الرأي وعدم اتخاذها قرارا معيناً في المسألة المصرية. . فانتهزت هذه الفرصة وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعد معدات الحرب والقتال لتنتهك بأسطولها وجيشها حرمة العهود والمواثيق، وتحتل مصر تحت اسم المؤتمر وبصره.

وقد بدت منها نية الخداع جلية في مفاوضاتها بالمؤتمر، فقد اقترح السفير الإيطالي على الأعضاء بجلسة ٢٧ يونيه المؤتمر منعقداً، ولو كانت إنجلترا حسنة النية لوافق مندوبها على هذا القرار، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز معدات الحرب لاحتلال مصر، فأخذ اللورد دفرين يلح في ضروره وضع تحفظ لهذا القرار حتى قرار المؤتمر أضافته هو "فيما عدا الأحوال القهرية"، فتم بذلك على ما كانت تضمه إنجلترا من مخادعة المؤتمر، وما كانت تبيته من نية الشر والعدوان، ونقض العهد والميثاق، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء، إذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة.

ومن الغريب أن المركيز دي نواي سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين في اقتراحه إضافة هذه الحاشية، فدل بذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية في ذلك الحين. وقد اغتبط اللورد دفرين لهذه الإضافة وأرسل في اليوم التالي إن تم تعديل اقتراح السفير الإيطالي هذا التعديل لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة^١

قرر المؤتمر في جلسته الثالثة وجوب التدخل في مصر لإخماد الثورة، وأن يعهد إلى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل إلى مصر قوة كافية من الجند لإعادة الأمن والنظام إليها! وأخذ يتداول في الجلسات التالية في شروط هذا التدخل وحدوده، واستفادت إنجلترا من هذا البطاء لإتمام تدابيرها وإنفاذ خطتها في تدخلها المنفرد، ووضع المؤتمر في جلسته السابعة - يوم ٦ يولييه سنة ١٨٨٢ - قواعد هذا التدخل وهي: أن يحترم الجيش الذي ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التي نالتها بموجبت الفرماتانات والمعاهدات، وأن يخمد الثورة العسكرية ويعيد إلى الخديو سلطته، ثم يشرع في إصلاح النظم العسكرية في مصر، وأن تكون مدة إقامته في مصر ثلاثة أشهر إلا إذا طلب الخديو مدها إلى المدة التي تنفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الأوربية العظمى، ويعين قواد الجيش بالتفاه مع الخديو، وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الأوربية.

وقد صدر هذا القرار على أن يعرض على الحكومة التركية والحكومات الأوربية الست التي لها ممثلون في المؤتمر، وأرسل نصل القرار إلى هذه الدول فأقرته، ووافقت على تقديمه إلى الحكومة التركية. فأرسل إليها ولكنها لم تقره، ووقفت موقف الأحكام والتردد، شأن السياسة التركية في ذلك العهد. واعتمدت في رفضها التدخل على تقارير دوريش باشا الذي يقول فيها أنه ليس في مصر ما يوجب تدخلها وقد وافقت إنجلترا على دعوة تركيا إلى التدخل في هذا الوقت الذي كانت تعد فيه معدات القتال لتدخل هي بمفردها، ذلك لأنها كانت مطمئنة إلى بطاء السياسة التركية وتردها، وإنما تستطيع خلق (الحالة القهرية) التي نوه إليها اللورد دفرين، فتتذرع بها إلى

التدخل الحربى خطتها، إذ ضرب الأسطول الإنجليزى مدينة الإسكندرية يوم ١١ يوليه قبل أن تتقدم الدول إلى تركيا بقرار المؤتمر وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار.

أما التدخل فى ذاته فلم يكن ثمة موجب له لأن الحالة فى مصر كانت طبيعته بعد تأليف وزارة راغب باشا . ومن الوقائع القابضة أن إنجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل انعقاد المؤتمر، فقد أصدرت وزارة البحرية الإنجليزية فى ١٥ يونيه تعليماتها إلى بواخر النقل بالاستعداد للسفر إلى مصر مقلّة كتائب الجنود فى ذلك الحين لإرسالها إلى الديار المصرية.

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الإسكندرية - وهى الجلسة السابعة - يوم ٦ يوليه، فلما وقع الضرب ظهر أن المؤتمر لم يكن إلا مهزلة اتخذتها إنجلترا وسيلة لشغل الناس عما تضممره من نياتها العدائية، واجتمع المؤتمر مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليه، وأخذ يستأنف النظر فى تدخل تركيا الحربى؟

عربى والمؤتمر

استمر المؤتمر كما اسلفنا يعقد جلساته على غير طائل، وإنجلترا تعد المعدات للقتال . . وقد كان انعقاده مدعاة إلى اعتقاد عربى وصحبه أن المسألة المصرية ستحل بطريق المفاوضات بين الدول، وأن انعقاد المؤتمر مائع من انفراد إنجلترا أو غيرها من الدول من التدخل الحربى فى مصر. وكان هذا إغراقا منهم فى حسن الظن أو الجهل بما تنويه إنجلترا . .

وفى الحق أن العربيين كان ينقصهم الحصافة فى الرأى وبعد النظر السياسى، وأغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون الموقف السياسى على حقيقته،

وكانوا يعتمدون على ما يتلقونه من بعض الأفراد الأوربيين من الأوهام والأخبار الملققة. ولم يكن لديهم قلم أخبار في مصر ولا في الخارج يطلعهم على حقيقة الأحوال السياسية وتطوراتها.

هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء، إذ كانوا يتوهمون إنهم قادرون على دفع اعتداء الإنجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب. ولم يكونوا يقدرون قوة أعدائهم، ولا قوتهم هم أنفسهم، فبينما كان الإنجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم فى إنجلترا ومالطة والهند ويستطلعون قوة العرايين ويقفون على حقيقة معداتهم، كان العرايون لا يعرفون شيئا عن معدات الإنجليز. . بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرؤون على إعلان الحرب والقتال أو النزول إلى البر. وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فإنها كانت لا تزيد كثيرا عن مستوى العرايين فى العلم والمعرفة، وكان عرابى هو الأمر المتسلط عليها إذ كان وزير الحرية فيها.

ومما ساعد العرايين على التماذى فى غرورهم رؤيتهم الأسطول الإنجليزى راسيا فى مياه الاسكندرية دون أن تنشب الحرب أو يتحضر للضرب، فخيّل الوهم لهم أن مجيئه لم يكن إلا من قبيل التهديد والوعيد، وأنه لا يجرؤ على إنزال الجنود إلى البر، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحه الاسكندرية دليلا على أنه لا قبل له بالحرب والقتال. .

ولكن الواقع أن الإنجليز كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو فى أوربا لقبول تدخلهم الحربى. . فدبروا مذبحه الاسكندرية حتى يظهروا الحالة فى مصر بأنها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الأجانب، وإنها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى، ثم اشتركوا والدول فى

عقد مؤتمر الأستانة للمفاوضة فى إيجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة، وهىأوا الأفكار فى أوربا لضرورة التدخل لقمع الثورة فى مصر. .

فلم يكن انتظارهم هذه المدة - ولم تكن فى ذنها طويلة إلا لأحكام خطتهم وإتمام تجهيزاتهم الحربية، ثم لتمكين الجاليات الأوربية من الهجرة قبل أن تضرب إنجلترا ضربتها فى مصر، لكى يكون عدوانها مقرونا بعطف الأوربيين المهاجرين. . وتكون فى احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول الأوربية جميعا. كل ذلك والعراييون غارقون فى أحلامهم معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع، ولذلك لم يبد منهم أى عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال.

وكانت أحاديث العرابيين دائرة حول ما يتسقطونه من أخبار المؤتمر، وما تلوكه ألسنتهم من أن الأزمة ستحل قريبا بطريق السلم، وإنها ستتهى بخلع الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم باشا مكانه. . وهذا كل ما كان يشغل بالهم ويستحوذ على أفكارهم فى ذلك الوقت العصب، أما الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيراً جدياً إلا فى اللحظة الأخيرة بعد أن ضاع الوقت وسبق السيف العذل.
